المسبوقية ضرورة والمسبوقية من لوازم ماهية الحركة وحقيقتها لكونها عبارة
عن التغير من حال الى حال ومنافي اللازم منافي للملزوم ضرورة وثانيهما ان ماهية
الحركة لو كانت قديمة اي موجودة في الازل لزم ان يكون شيء من جزئياتها
ازليا اذ لا تحقق للكلي الا في ضمن الجزئي لكن اللازم باطل بالاتفاق وثانيها فاقامة
البرهان على امتناع تعاقب الحوادث الغير المتناهية وذكر ايضا بوجوه احدها
طريق التطبيق وهو انا نفرض جملة من الحوادث المتعاقبة من الآن واخرى من
يوم الطوفان مثلا كل منهما لا الى نهاية ثم نطبق بينهما بحسب فرض العقل اجمالا
بان نقابل الاول من هذه الجملة بالاول من تلك وهكذا فاما ان يتطابقا فيتساوى
الكل والجزء او لا فتنقطع الجملة الطوفانية فيلزم انتهاء الآنية لانها لا تزيد عليها
الا بقدر متناه وثانيها طريق التكافؤ وهو انا نفرض سلسلة من الحادث الاخير
الذي هو مسبوق بحادث وليس سابقا على حادث اخر بمنزلة المعلول الاخير
فبالضرورة تتضايف السابقية والمسبوقية وتكافؤ المتضايفين في الوجود لزم
ان تشتمل السلسلة على سابق غير مسبوق وهو المنتهى ونقرر اخر وهو انا
نفرض سلسلة من المسبوقية واخرى من السابقية ثم نطبق بينهما فتقع
مسبوقية الاخير بازاء سابقية ما فوقه فيلزم الانتهاء الى ما له السابقية دون
المسبوقية تحقيقا للتضايف ولهم على ابطال التسلسل وجوه اخر لا تخلو عن
ضعف كما ان لهم على ابطال قدم الاجسام ما هو كذلك ثم لا يخفى عليك ان الذي نقول
ببطلانه ونقيم عليه الدليل انما هو وجود حوادث لا اول لها ونعيم الجنة له اول
وان لم يكن له اخر تنبيها لما فات قلت مبنى الاستدلال على حدوث اعيان
العالم على ان لها صفات زائدة على وجودها يستدل بحدوثها على حدوث موصوفها
وعن لا نسلم وجود تلك الصفات سلمناه لكن لا نسلم حدوثها قولكم لانها متغيرة
من عدم الى وجود وبالعكس ممنوع بل هي دائمة الوجود الا في موصوفها لكن
تمكث فيه تارة عند ظهور حكم ضدها وتارة تظهر فيه عند ظهور حكمها واما
مع انتقالها من محل الى محل اخر او من قيام بنفسها الى القيام بمحل وبالعكس
والجواب عن الاول ان كل عاقل يحس في ذاته معاني زائدة عليها كالعلم
والارادة والصوت ونحو ذلك ولهذا قال بعض المحققين في جواب منع وجود
الاعراض نزاعكم لنا وقولكم لا نسلم وجود الاعراض اما ان تقولوا بوجوده ولا
تمكث انه امر زائد على الذات فيلزمكم تسليم وجود العرض واما ان تقولوا
بعدم وجوده فتخرجوا عن طور العقلاء وتسقط مكالمتكم لاعترافكم بعدم نزاعكم
والعدم فعل يتمسك به الى المحاورة فان قالوا نختار الاول ولكنا نقول الحال
وهي صفة غير موجودة ولا معدومة في نفسها قائمة بموجود واحترزوا بالصفة

ذكر هنا امتناع تعاقب الحوادث

ذكر هنا ابطال التطبيق

الاولى

تعريف الحال

حد الحال

عن الذات

٥٢

عن الذات فانها ليست بحال وبغير موجودة في نفسها عن الصفات الموجودة
في نفسها كالعلم وبقولنا لا معدومة في نفسها عن الصفات العدمية كصفات السلب
وبقائمة بموجود عن الصفات التي هي غير موجودة في نفسها وغير معدومة
وغير قائمة بالموجود كامتناع العلم بشريك الباري واعترض على الحد بان
من الاحوال عند المعتزلة ما يثبت في العدم كالجوهرية اذ هي عندهم حاصلة
للذات حالتي الوجود والعدم فهي اذن صفة لغير موجود واجيب عنه بانهم
ما قالوا قائمة بموجود فقط فيجوز ان تكون قائمة بموجود او معدوم ورد بانه
دفع ما يفيد فرض قيامها على الموجود في عبارة بعضهم حيث قال ولا تقوم الا
بموجود والاولى ان هذا التعريف انما هو للحال على رأي اصحابنا فقط وهم
لا يثبتون الجوهرية للمعدوم لعدم شيئيته عندهم ولا شك انها واسطة
بين الوجود والعدم فنسلم ان للاجرام صفات زائدة عليها ولا يلزم من
زيادتها وجودها لاحتمال الواسطة بين الوجود والعدم فيلزم المحققون
ان الحال محال وانه لا واسطة بين الوجود والعدم على ما سيأتي بيانه
في مباحث الصفات ان شاء الله تعالى سلمنا ثبوت الواسطة فيلزم ان
الاجرام تلازم صفات ثابتة وجب لها الحدوث فيلزم حدوثها ضرورة
فالقدح بعدم وجودها مع تسليم ثبوتها وقيامها بالموجودات لا يضر شيئا
في دليل الحدوث وعن الثاني وهو دعوى الكمون والظهور انه يؤدي الى
اجتماع الضدين في المحل الواحد لان الجوهر اذا تحرك والسكون كامن فيه
زمن حركته اجتمع الضدان فيه ضرورة وايضا فالكمون والظهور للذات
قاما بالعرض وتعاقبا عليه ان كان ينعدم احدهما عند وجود الاخر فهو
نقض المانع اصله في كمون الاعراض ولزمه ما فر منه وهو ملازمة الجواهر
للحوادث وان قال بكمونها وظهورها ايضا وهلم جرا لزمه التسلسل وقد مر
ببطلانه بالدليل وعن الثالث وهو انتقال الاعراض من محل الى محل وعن
الرابع وهو انتقالها من قيام بنفسها الى قيام بمحل وبالعكس ان كلا الامرين
يؤدي الى قلب حقيقة العرض فان الحركة مثلا حقيقتها انتقال جوهر
من حيز الى حيز فلو قامت هي بنفسها او انتقلت لزم قلب هذه الحقيقة
وايضا لو انتقلت لزم انتقال فيها وذلك الانتقال ينتقل ايضا فيقوم به
انتقال اخر وذلك يؤدي الى التسلسل وقيام المعنى بالمعنى وبهذا تحققت
انضباط الاصول السبعة التي ينبني عليها برهان حدوث العالم وهي اثبات
زائد على الاجرام وابطال قيامه بنفسه وابطال انتقاله وابطال كمونه وظهوره
واثبات استحالة عدم القديم واثبات كون الاجرام لا تنفك عن ذلك الزائد واثبات

يثبتون

تنابع

انضباط الاصول السبع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)